J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 29(1): 203 – 210a, 2004

FARMER'S MOTIVES REGARDING PARTICIPATION IN WATER BOARDS OF FAYOUM GOVERNORATE

Morsy, M. A. and M.Y. Yassa
Agric. Ext., and Rural Dev. Inst., ARC

دوافع مشاركة الزراع فى مجالس المياه بمحافظة الفيوم

ممدوح يوسف يسي و محمد عبده مرسى
معهد بحوث الارشاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

الملخص

ينظر إلى المياه باعتبارها أحد أهم الموارد الطبيعية المحددة للتنمية الزراعية أفقيا ورأسيا، وإلى أن مشاركة الزراع – مستخدمى المياه– مع الأجهزة المعنية بإدارة المياه من خلال مجالس المياه أصبح يمثل ضرورة لمعظمة الاستفادة من المياه وترشيد استخدامها. وقد استهدف هذا البحث التعرف على دوافع مشاركة الزراع فى مجالس المياه وحصر المشكلات التى تواجه الزراع المشاركين فى هذه المجالس.

واستخدم فى جمع بيانات هذا البحث دليل مقابلة من خلال المناقشة الجماعية البؤرية لعدد مائة مبحوث بواقع عشرة مبحوثين من كل مجلس مياه من المجالس قديمة الإنشاء التى مضى على إنشائها ثلاثة سنوات فأكثر وعددها عشرة مجالس بمحافظة الفيوم يمثلون نسبة قدرها ٣٠,٦% من إجمالي شاملة البحث. وقد تم جمع البيانات خلال المدة من يناير حتى مارس ٢٠٠٢ واستخدم المنهج الكيفى فى تحليل بيانات البحث.

وقد أسفرت النتائج عن العديد من الدوافع التى تحرك سلوك الزراع للمشاركة فى مجالس المياه. هذه الدوافع أمكن تصنيفها تحت أربعة مجموعات: المجموعة الأولى وتتضمن الدوافع المتعلقة بتأمين توفير مياه الرى للزراعة وتشمل ضمان الحصول على حصة المياه المقررة للحيازة الزراعية، وتأمين المحافظة على منسوب المياه بالمجرى المائى، وضمان صيانة المجرى المائى واستمراريته بحالة جيدة، والمشاركة فى منع التعديات (سرقة المياه) على المجرى المائى، والمجموعة الثانية وتتضمن الدوافع المتعلقة بالجوانب الاجتماعية للمزارع وتشمل: توفير المياه بطريقة مشروعة، وخدمة الأقارب والمعارف والجيران، والشعور بالرضا عن النفس بمساعدة الأهالي في حل مشكلاتهم المتعلقة بالمجرى المائي، واكتساب ثقة الأهالي واحترامهم، والمشاركة الإيجابية فى تنمية المنطقة عن طريق تمثيل الأهالي والتعبير عن رغباتهم واحتياجاتهم، والمجموعة الثالثة وتتضمن دوافع المشاركة ذات الطبيعة المعرفية والاتصالية وتشمل: اكتساب الشرعية فى الاتصال بمسئولي الرى، والحصول على الأخبار والمعلومات الخاصة بالرى والمجرى المائى من مصادرها المسئولة(الرى) وفهم أسباب انخفاض منسوب المياه على المجرى المائي. والمجموعة الرابعة تضمنت دوافع أخرى متنوعة وتشمل: المساهمة في حماية المجرى المائي من التلوث والمحافظة على جودة المياه، وقضاء وقت الفراغ في أعمال نافعة، أو العمل بتطهير الحشائش كمصدر إضافي للدخل.

وفيما يتعلق بالمشكلات التى تواجه الزراع المشاركين فى مجالس المياه فتدور حول ثلاثة محاور ، يتعلق المحور الأول بسلوك مستخدمي المياه وهى: تعدى بعض الزراع على المجرى المائى، وزراعة محاصيل تحتاج كميات كبيرة من المياه مثل الأرز دون الالتزام بكميات المياه المخصصة لهم أو المساحات المسموح لهم بزراعتها، والقاء المخلفات المنزلية الصلبة والسائلة بالمجرى المائى، والقاء الدواجن والحيوانات النافقة فى المجرى المائى.

ويتعلق المحور الثانى بالمشكلات المتصلة بجهاز الرى وهى: غياب بعض منهدسى مراكز الرى عن حضور الاجتماعات الدورية لمجالس المياه، وافتقاد بعض مهندسى الرى الى روح التعاون مع مجالس مستخدمى المياه، وضعف الميزانية المخصصة لأعمال الصيانة، وصعوبة طلب الكراكات وتأخر وصولها. اما المحور الثالث ويتعلق بالمجرى المائى فقد تلخصت المشكلات الخاصة به فى: سوء حالة المجارى المائية ببعض المناطق وحاجتها الى أعمال صيانة كبيرة، ونمو بعض الأشجار الكبيرة وصعوبة إزالتها بأدوات مكافحة الحشائش العادية، ومرور بعض أجزاء المجارى المائية داخل الكتل السكنية مما يجعلها فى حاجة الى صيانة مستمرة ويجعل مرور آلات الحفر(الكراكات) صعبا أو مستحيلا لضيق الشوارع.

المقدمة

ينظر الى الماء على انه العامل الرئيسى لوجود الحياه على سطح الارض، كما انه المكون الأساسى للكائنات الحية، اذ تحتوى الخلايا الحية لهذه الكائنات على نحو ٧٠-٨٠% من وزنها ماء (٨ : ص ١٧).

وقد أدرك العالم ان المياه هى المورد الطبيعى الاكثر أهمية فى اقتصاديات الدول بدون منازع، وان الرى هو الخيار الوحيد تقريبا لزيادة إنتاج الغذاء والمنتجات الزراعية الاولية اللازمة للصناعة وخاصة فى المناطق الجافة ونصف الجافة، وهو ضرورى لسد الاحتياجات الغذائية فى المناطق كثيفة السكان، بل وعلى نطاق الطلب العالمى، وللتغلب على التفاوت فى كميات المطر الموسمية والسنوية التى تختلف من عام لاخر، وللمحافظة على خصوبة التربة ومكافحة الملوحة(١٣: ص ٣). وتعد الموارد المائية من أهم العوامل المحددة للتنمية الزراعية، وأحد الدعامات الرئيسية لتحقيق أهداف الأمن الغذائى حيث تحدد الكمية المتاحة من الموارد المائية التركيب المحصولى للأراضى القابلة للزراعة وكذا إمكانيات التوسع فى المساحة المنزرعة الى جانب تأثيرها على طبيعة وكمية الإنتاج الزراعى واستصلاح ارض جديدة(٤: ص٢٢٢)، و (١٤: ص١١)

وبينما أمكن للانسان تنمية وتطوير بدائل للبترول متمثلة فى العديد من المصادر المتجددة للطاقة بجانب الطاقة الذرية، فان الموارد المائية مازالت لابديل لها، وحتى الجهود المبذولة للاستفادة من العلم وتقنياته فى تحلية المياه المالحة أو نقل المياه العذبة غير واعدة الى الحد الذى رأى فيه بعض المفكرين والعلماء بأن الموارد المائية قد تكون أحد الأسباب للصراعات والحروب فى المستقبل.

ولاتقل أهمية وضرورة المياه فى مصر عن غيرها من الدول، وتشكل مياه النيل المصدر الرئيسى للرى فى الزراعة المصرية، وتبلغ حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب، ولاتألو وزارة الموارد المائية والرى جهدا لاستقطاب والاستفادة من كل قطرة من المياه(٢: ص١٢). والحقيقة ان قضية التوازن بين الموارد المائية المحدودة المتاحة والطلب المتزايد عليها أصبحت تفرض نفسها بقوة على القيادات السياسية والمسئولين عن الزراعة والمستثمرين فى مجالها(١٠: ص٤٣)، و (١: ص٧) ، وذلك ان ٨٥% من الايراد المائى السنوى تستهلكه الزراعة(٦ : ص١٩)، لذلك فان مشاركة الزراع الذين يشكلون القطاع الرئيسى المستخدم للمياه فى ادارة المياه قد أصبح ضرورة واقعة لمعظمة الاستفادة من المياه المتاحة وحسن استخدامها والمحافظة عليها، وفى دراسة أجريت عن السلوك الاروائى للزراع فى بعض قرى جمهورية مصر العربية أشارت ضمن نتائجها الى الممارسات التى يتبعها الزراع لاستخدام الكمية المتاحة من مياه الرى بصورة أكثر كفاءة ومنها الرى الليلى، وتسوية الارض، واختيار المحاصيل قليلة المكث فى الارض وذات المتطلبات المنخفضة من مياه الرى،(٤ : ص ص ٢٣١- ٢٣٣)، كما اشارت دراسة أخرى الى وجود حاجة ملحة لاستثارة الزراع للمساهمة فى تحسين حالة المساقى. كما ذكر السيد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى ان الاتجاه الان يسير نحو إشراك مستخدمى المياه من خلال جمعيات مستخدمى المياه (مجالس المياه)، فى إدارة مشروعات الرى واستخدامات المياه فى الزراعة وذلك للحفاظ على الموارد المائية المحدودة والثابتة(١ : ص٧)، كما ترى وزارة الموارد المائية والرى ان لمشاركة الزراع فى مجالس المياه نتائج ايجابية تتمثل فى زيادة التعاون المشترك بين مستخدمى المياه والمسئولين بالوزارة بما ييسر عمل المسئولين فى تحقيق أهداف الوزارة وكفاءة استخدام مياه الرى وحسن صيانة الترع والمجارى المائية(١٢: ص٦)، و(٣).

وقد انشئت ادارة عامة للتوجيه المائى تتبع قطاع تطوير الرى بوزارة الموارد المائية والرى خصيصا لمساعدة روابط مستخدمى المياه(مجالس المياه) فى إقامة تنظيماتهم لتطوير أداء نظام الرى والمشاركة فى أعمال التشغيل والصيانة(٧ : ص ٢).

ومن الناحية العملية فقد بدأت التجربة فى عام ١٩٩٥ بمحافظة الفيوم على مستوى تجريبى بإنشاء مجلسى مياه بمنطقتى أبو جنشو والربع الشرقى ثم تلاها التوسع حتى اقيمت بقية المجالس العشرة وهى: المنيا، وتراسيس، وابو صير، وقصر الجبالى، وبحر البلد، وجبل سعد، والاوسية ، وسرستا(ملحق رقم ١)، حيث صدر القرار الوزارى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٩٧ الذى رخص بإنشاء مجالس المياه رسميا (٣).

وربما كان من الجدير بالذكر الاشارة الى تعدد المسميات التى تطلق على منظمات مشاركة الزراع فى ادارة المياه(مجالس المياه)، فقد بدأت بالفيوم تحت مسميين هما: مجلس المياه المحلى، وجمعية مستخدمى المياه، وكان ذلك ترجمة لمسمى باللغة الانجليزية هو Local Water Board(LWB) ثم عدل الى Water Board(مجلس المياه)، ولما كان المسمى فهو يشير الى منظمة تتكون من مستخدمى المياه(الزراع عادة) تقام على الترع الفرعية أو الثانوية Secondary canals وذلك مايميزها عن تنظيمات اخرى تقام على المساقى او المجارى المائية الطرفية وتسمى اتحادات مستخدمى المياه (WUA) Water Usres Associations واحيانا يطلق مسمى رابطة المياه على كلا المسميين(٣).

ويتكون مجلس المياه من الجمعية العمومية (الجماعة التمثيلية) وهى تمثل القاعدة العريضة من أعضاء مجلس المياه وهم يمثلون زمام المساقى وفتحاتها على الترع الثانوية، ومجلس الادارة ويتكون عادة

من ٥-١١ عضوا يتم انتخابهم من بين أعضاء الجمعية العمومية او الجماعة التمثيلية لادارة المجلس ولكل مجلس مياه لائحة داخلية(رسمية او غير رسمية) تنظم علاقات الأعضاء ونظام الرى.

وبعيدا عن التفصيلات فان مجلس المياه يضطلع بتمثيل المصالح المختلفة لمستخدمى المياه فيما يتعلق بشئون الرى والصرف داخل زمام محدد على الترع الثانوية(١١: ص٢) ، والعمل على زيادة الوعى بين المزارعين بأهمية المحافظة على المياه كما ونوعا وسبل تعظيم الاستفادة منها(٣).

ويذكر المسئولون بوزارة الموارد المائية والرى ان مجالس المياه قد حققت نتائج ملموسة فى الحد من المخالفات التى كانت تحدث نتيجة للتعدى على فتحات الرى، وتحقيق عدالة توزيع المياه بين الفتحات مما يؤدى الى زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين وصول المياه الى نهايات الترع مما ادى الى تناقص المساحات البور والمحافظة على البيئة وجودة المياه بازالة الحشائش، ومنع القاء المخلفات، ودعم مشاركة المراة فى ادارة المياه، والمشاركة فى تنفيذ بعض أعمال الصيانة الصغيرة على المجارى المائية بزمام المنطقة مثل حماية الجسور من التآكل، واحلال وتجديد الفتحات، وزيادة الوعى بين مستخدمى المياه بأهمية المياه وترشيد استخدامها(٣).

وتتفق هذه النتائج مع ماثبت من تجارب العديد من الدول فى أهمية مشاركة الزراع فى ادارة الموارد المائية(١٥: ص٧). وفى ظل محدودية مواردنا المائية فان هذه المشاركة تكتسب أهمية خاصة فى ترشيد استخدام المياه والحفاظ عليها كما وكيفا، وعليها يتوقف نجاح او فشل هذه المجالس وقدرتها على الاستمرار والتوسع مستقبلا، ولما كانت المشاركة أحد مظاهر السلوك الانسانى الذى يتسم دائما بالغرضية ، فإن ذلك يشير الى ان مظاهر السلوك الانسانى تتضمن انواعا معينة من الاهداف التى يسعى الى تحقيقها(٥: ص٢١٧)، ذلك انه عندما نحاول فهم اى سلوك يصدر عن الانسان، فاننا عادة مانواجه بالسؤال: لماذا هذا السلوك؟ وهذا فى الواقع سؤال عن دوافع الانسان فى موقف معين (٩ : ص١٣١). ذلك ان سلوك الفرد يتميز بالنشاط والرغبة فى بعض المواقف دون مواقف اخرى، وذلك يرجع الى مستوى دافعية الفرد نحو ممارسة السلوك فى هذه المواقف دون غيرها، ولذلك تتضح أهمية دراسة دافعية الفرد التى تعتبر حالة ناشئة لدى الفرد فى موقف معين، وهى التى توجه سلوك الفرد وجهة معينة دون غيرها(٥: ص٢١٥).

وينشأ الدافع نتيجة وجود حاجة NEED معينة لدى الكائن الحى، فوجود حالة الدافعية لدى الفرد يعنى انه يسعى نحو اشباع بعض الحاجات المعينة التى نشأت عنها هذه الحالة(٥ : ص ٢١٧).

وتصنف الدوافع الانسانية الى دوافع فسيولوجية أو أولية وهى التى تنشأ عن حاجات بدنية مثل دوافع الجوع ، والعطش، والجنس، ودوافع مكتسبة اجتماعيا او ثانوية، وهى تختلف فى شدتها من فرد لاخر، كما تختلف فى أهميتها من مجتمع لاخر، ومن هذه الدوافع دوافع الموافقة الاجتماعية Social approval التى تدفع الانسان الى الحصول على تأييد وموافقة الجماعة، والحاجات النفسية الاجتماعية مثل الحاجة الى الامن، والحاجة الى الحب، والحاجة الى النجاح، والحاجة الى تقدير الاخرين، والحاجة للانتماء، والحاجة للضبط والتوجيه ، والحاجة الى الحرية، والحاجة الى تحقيق الذات والحاجة الى الفهم والمعرفة(٩: ص ص ١٣٤ - ١٤٦)، و (٥ : ص ص ٢١٨- ٢٢١).

وبدراسة دوافع مشاركة مستخدمى المياه فى مجالس المياه قد يمكن تفعيل مشاركة هؤلاء المستخدمين وبالتالى تفعيل دور هذه المجالس وإمكانية التوسع فى إنشاء المزيد منها، كما انها تتيح للمسئولين بالرى الخلفية اللازمة لتفهم سلوك هؤلاء المشاركين وتوطيد العلاقة معهم ويساعدهم على تخطيط برامج إدارة المياه وصيانة المجارى المائية.

اهداف الدراسة

فى ضوء العرض السابق أمكن صياغة الهدفين التاليين:

١- التعرف على دوافع مشاركة الزراع فى مجالس المياه .

٢- حصر المشكلات التى تواجه الزراع المشاركين فى مجالس المياه.

الطريقة البحثية

استخدم فى جمع بيانات هذا البحث طريقة المناقشة الجماعية البؤرية Focus group discussion لما توفره للباحث من تفاصيل اكثر مع اتاحة الفرصة للمناقشة وفقا لمتطلبات الموقف بالاضافة الى ان هذه الطريقة هى الاقرب لطبيعة العمل بداخل مجالس المياه التى تعتمد فى عملها على طرح ومناقشة القضايا الخاصة بمياه الرى بالمنطقة ومايترتب على ذلك من قرارات، وان الأعضاء بها معتادون على التعبير عن ارائهم داخل الجماعة.

وقد شملت هذه الدراسة جميع مجالس المياه قديمة الانشاء بمحافظة الفيوم وهى تلك المجالس التى تشكلت خلال المدة من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨ اى تلك التى مضى على انشائها ثلاثة سنوات فأكثر وعددها عشرة مجالس هى: أبو جنشو والربع الشرقى والمنيا باطسا، وتراسيس، وابو صير، وقصر الجبالى، وبحر البلد، وجبل سعد، والاوسية ، وسرسنا (ملحق رقم ١) .

وبناء عليه شملت الدراسة عشرة مجموعات مناقشة بواقع مجموعة واحدة بكل مجلس مياه تكونت من عشرة مبحوثين تم اختيارهم عشوائيا من أعضاء الجمعية الجمعية العمومية للمجلس الذين شاركوا بمجلس المياه لمدة سنتين على الاقل ومازلوا مستمرين فى عضويتهم كمؤشر على ان هذا المبحوث لديه من الدوافع مايجعله يستمر فى المشاركة، وبذلك بلغ عدد المبحوثين مائة مبحوثا يمثلون نسبة قدرها ٣٠,٦% من اجمالى حجم الشاملة وعددها ٣٢٧ مبحوثا.

ولما كانت هذه الطريقة تتطلب مراعاة أكبر قدر من التماثل بين المبحوثين فى مجموعات المناقشة حتى لايسيطر البعض على الاخر، فقد كان هذا الشرط متوافر طبيعيا فى هذه الحالة حيث ان جميع المبحوثين أعضاء بالجمعية العمومية، وكل يمثل إحدى ماخذ المياه على المجرى الثانوى وحريص على تمثيل الزراع الذين اعطوه أصواتهم بالسقى التى يمثلها، وقد استبعدت السيدات العضوات لخلو ستة مجالس من بين المجالس العشرة من تمثيل المرأة وقلة العدد بما لايسمح بتشكيل مجموعة باى من المجالس الباقية واعتذار معظم السيدات عن الانتقال خارج المجالس التابعين لها لتشكيل مجموعة بين عضوات المجلس المختلفة (ملحق رقم٢) ، وقد تضمن دليل المقابلة المحاور التالية:

بيانات عامة تتضمن:

- اسم مجلس المياه.
- اسم المبحوث
- السن
- اسم المنطقة المسئول عنها
- مدة العضوية بمجلس الادارة
- العضوية بمجلس الادارة
- العضوية فى المنظمات الريفية الاخرى.
- المحاصيل الرئيسية بالمنطقة.
- حجم الحيازة المزرعية.
- العمل بجانب الزراعة(اذا وجد)
- بيانات خاصة بدوافع المشاركة فى مجالس المياه.
- بيانات خاصة عن المشكلات التى تواجه المبحوثين المشاركين فى مجالس المياه.

هذا وقد عقدت حلقات المناقشة بمقر مجالس المياه خلال المدة من يناير حتى مارس ٢٠٠٢ بعد اختبار دليل المقابلة على مجموعتى مناقشة خارج عينة البحث بمجلس مياه ابو صير وسرسنا.

وفى كل حلقة مناقشة كان الباحث يقوم بادارة المناقشة بينما كان أحد المرافقين المدربين يقوم بتدوين الملاحظات الاساسية ثم يتم تدوين ومراجعة وتصنيف الاستجابات بعد الاجتماع مباشرة.

وقد اعتمد فى تحليل البيانات الاسلوب الكيفى الذى يعتمد على مراجعة وتلخيص البيانات ثم تصنيفها واستنباط حصيلتها للوصول الى الافكار الاساسية وبالتالى النتائج التى تم عرضها.

النتائج ومناقشتها

دوافع مشاركة الزراع فى مجالس المياه

أسفرت نتائج البحث عن العديد من الدوافع التى تحرك سلوك الزراع للمشاركة فى مجالس المياه مما يشير الى سلامة الفكرة وتوقع استمراريتها والتوسع فيها، هذه الدوافع امكن تصنيفها تحت اربعة مجموعات على النحو التالى:

أولا: الدوافع المتعلقة بتأمين توفير المياه للزراعة:

تمثل المياه أهمية قصوى بالنسبة للمزارع حيث تشير استجابات المبحوثين الى ان تأمين توفير المياه يشكل دافعا رئيسيا للمشاركة فى مجالس المياه، وان اختلفت نوعية دوافعهم من هذه المشاركة، حيث عبر المبحوثين عن ذلك من زوايا شتى منها: "ضمان الحصول على حصة المياه المقررة لحيازتى"، ومن المعروف ان الرى فى محافظة الفيوم يتم بالراحة ولكل حيازة فترة زمنية على فتحة الرى يحددها حجم هذه الحيازة واتساع الفتحة وهو مايطلق عليه محليا "نظام المطارفة". وتشكل هذه الاستجابة القاسم المشترك

للغالبية العظمى للمبحوثين ، ويلى هذه الاستجابة استجابات اخرى تتصل بها لحد ما، ولكن تعكس رؤية أوسع لبعض المبحوثين ومنها:

- تأمين المحافظة على منسوب المياه بالمجرى المائى.
- ضمان صيانة المجرى المائى واستمراريته بحالة جيدة.
- المشاركة فى منع التعديات (سرقة المياه) على المجرى المائى،.

وتشير هذه الاستجابات الى ان المزارع لايسعى فقط لاشباع احتياجاته الانية اللازمة من المياه وانما يحرص على تأمين هذه الاحتياجات على مدار العام وهو مايشكل دافعا قويا للمشاركة، وبالرغم من انه قد لايكون محتاجا فى الوقت الراهن الى المياه فان ذلك لايبعد عنه الاحساس بحاجته الى توفر المياه على المدى البعيد. ويمثل منع التعديات عن طريق منع سرقة المياه سواء بكسر الفتحات او استخدام الات الرفع الضلع الثالث من مثلث يرى المبحوثون انه يتحكم فى وصول المياه اليهم بعد توفر الضلعين الاخرين وهما مستوى منسوب المياه بالمجرى المائى وصيانة المجرى المائى بالشكل الذى لايعوق سريان المياه او يسربها.

ثانيا: الدوافع المتعلقة بالجوانب الاجتماعية للمزارع

يشير المبحوثون الى انه بجانب الرغبة فى توفير احتياجاتهم من المياه وتأمين وصولها الى حيازاتهم، توجد مجموعة اخرى من الدوافع للمشاركة فى مجالس المياه تعكس بعض النواحى الاجتماعية لهم كبشر حيث يرون ان مشاركتهم تعمل على تحقيق الاتى:

- توفير المياه بطريقة مشروعة . وهذا يعنى انهم يدركون ان سرقة المياه من جانبهم عملية غير اخلاقية يسعون الى تلافيها، كما انها تعرضهم للمساءلة من قبل المسئولين بالرى وتضعهم تحت طائلة القانون، وتشعرهم بتانيب الضمير وتمس مكانتهم وسمعتهم فى المجتمع، كما ان سرقة المياه من جانب الاخرين يحرمهم الحصول على حصتهم من المياه ويشعرهم بالظلم او العدوانية. وربما أشار ذلك الى انهم يتمتعون بقدر عال من الحس الاجتماعى والدينى ولايسعون لحل مشكلاتهم بشكل فردى.
- خدمة الاقارب والمعارف والجيران.
- الشعور بالرضا عن النفس بمساعدة الاهالى فى حل مشكلاتهم المتعلقة بالمجرى المائى.
- اكتساب ثقة اهالى المنطقة واحترامهم.
- المشاركة الايجابية فى تنمية المنطقة عن طريق تمثيل الاهالى والتعبير عن رغباتهم واحتياجاتهم.

وتعكس هذه المجموعة من دوافع مشاركة المبحوثين فى مجالس المياه بعض التباين، فبينما يشارك البعض من أجل دوافع ذات طبيعة ذاتية " خدمة الاقارب والمعارف والجيران" و "الشعور بالرضا عن النفس"، فان البعض الاخر يشارك لدوافع اجتماعية عريضة " اكتساب ثقة اهالى المنطقة واحترامهم" ، و" المشاركة الايجابية فى تنمية المنطقة عن طريق تمثيل الاهالى والتعبير عن رغباتهم واحتياجاتهم".

ثالثا: دوافع المشاركة ذات الطبيعة المعرفية والاتصالية:

اوضحت استجابات المبحوثين الى انه بجانب مشاركتهم فى مجالس المياه لتأمين حصولهم على مياه الرى وأو لدوافع ذاتية ، فان هناك مجموعة أخرى من الدوافع ذات الطبيعة المعرفية والاتصالية منها:

- اكتساب الشرعية فى الاتصال بمسئولى الرى.
- الحصول على الاخبار والمعلومات الخاصة بالرى والمجرى المائى من مصادرهاالمسئولة (الرى).
- فهم أسباب انخفاض منسوب المياه على المجرى المائى.

وتعكس هذه المجموعة من دوافع مشاركة المبحوثين فى مجالس المياه الرغبة فى الحصول على الشرعية فى التعامل مع مسئولى الرى او تحقيق قدر من القوة Power التى تمكنهم من التعامل مع اجهزة الرى لتحسين كفاءة المجرى المائى وزيادة انسياب المياه به او على الاقل فهم أسباب نقص المياه.

رابعا: دوافع اخرى متنوعة

اسفرت النتائج عن مجموعة اخرى متنوعة من دوافع مشاركة المبحوثين فى مجالس المياه يصعب ادراجها تحت المجموعات السابقة او تصنيفها تحت مجموعة ذات خصائص مشتركة ولذلك سيتم تناولها بشكل مستقل:

- المساهمة فى حماية المجرى المائى من التلوث والمحافظة على جودة المياه
- قضاء وقت الفراغ فى أعمال نافعة.
- العمل بتطهير الحشائش كمصدر اضافى للدخل.

ويعكس الدافع الاول " المساهمة فى حماية المجرى المائى من التلوث والمحافظة على جودة المياه" احساس بالوعى البيئى المتنامى بين بعض المبحوثين والمشكلات الناجمة عن تلوث المياه، ويدرك هؤلاء اكثر من غيرهم الممارسات الخاطئة لجيرانهم مثل القاء المخلفات المنزلية الصلبة وربما السائلة ايضا فى المجارى المائية بجانب القاء الحيوانات والدواجن النافقة وفوارغ عبوات المبيدات وغسيل الات الرش مما يشعرهم بالحاجة الى عمل ما لمكافحة مثل هذه السلبيات حرصا على الصحة العامة والبيئة التى يعيشون فيها.

ويشير الدافع الثانى وهو " قضاء وقت الفراغ فى أعمال نافعة" الى بعض المبحوثين الذين لديهم ميول تطوعية ويجدون لديهم بعض الوقت الذين يرغبون فى بذله فى أعمال نافعة بغض النظر عما اذا كانت هذه الأعمال تعود عليهم بالنفع المباشر أم لا.

أما الدافع الثالث "العمل بمكافحة الحشائش كمصدر اضافى للدخل" فهو يشير الى ان بعض الأعضاء وخاصة صغار الحائزين منهم يجدون ان مشاركتهم فى مجالس المياه يتيح لهم فرصة أكبر فى ان يعملوا بأنفسهم او يلحقوا بالعمل بعض أقاربهم ضمن فرق مكافحة الحشائش التى تعمل بأجر يومى فى مكافحة حشائش المجرى المائى فى زمام مجلس المياه.

المشكلات التى تواجه الزراع المشاركين فى مجالس المياه

كما تحرك الدوافع سلوك الانسان، فان المشكلات ايضا تؤثر على خبراته وبالتالى سلوكه، واذا كان الانسان يتقبل وجود المشكلات ويسعى الى حلها ، بل يمكن القول بان المشكلات تشكل الوقود اليومى الذى يجعل للحياة معنى ويشعر الانسان بالرضا كلما تغلب عليها، فان المشكلات اذا زادت من حيث العدد عن حدود الاستطاعة أو زادت من حيث النوع بحيث يصعب أو يستحيل حلها وأصبحت تشكل معضلات تواجه السلوك فانها قد تسبب احباطا للانسان وتدفعه الى الانسحاب أو على الاقل تجعل خبرات العمل لديه غير سارة، الأمر الذى ينعكس على فكرة المشاركة بصفة عامة، وهذا يشير الى أهمية دعم المسئولين عن مجالس المياه لأعضاء هذه المجالس، والاستماع لهم وتفهم وجهات نظرهم ، وذلك لان بعض المشكلات قد يكفى لحلها شرح موقف معين أو قضية معينة، وتدور هذه المشكلات حول ثلاثة محاور ؛ يتعلق المحور الاول بسلوك مستخدمى المياه أنفسهم وهى:

- تعدى بعض الزراع على المجرى المائى ويتم ذلك عادة إما بكسر الفتحات أو استخدام الات الرفع أو السيفونات.
- قيام بعض الزراع الذين تقع حيازاتهم فى بداية المجرى المائى بزراعة محاصيل تحتاج كميات كبيرة من المياه مثل الارز دون الالتزام بالمساحات المسموح لهم بزراعتها ويؤدى ذلك الى حرمان زراع النهايات من حصتهم من المياه وتعكس هذه المشكلة ضعف الاحساس بروح الجماعة لدى البعض.
- القاء الاهالى للمخلفات المنزلية الصلبة والسائلة بالمجرى المائى مما يلوث المياه ويعوق سريانها.
- القاء بعض الزراع للدواجن والحيوانات النافقة فى المجرى المائى بما يؤدى الى تلوث المياه ونشر الامراض المعدية.

أما المحور الثانى والذى يتعلق بالمشكلات الخاصة بالرى فكان اهمها:

- غياب بعض مهندسى مراكز الرى عن حضور الاجتماعات الدورية لمجلس المياه.
- افتقاد بعض مهندسى الرى الى روح التعاون مع أعضاء مجالس مستخدمى المياه.
- ضعف الميزانية المخصصة لأعمال الصيانة الدورية مما يعوق انشطة المجلس ويزيد الصراعات بين الزراع الأعضاء.
- صعوبة طلب الكراكات وتأخر وصولها مما يؤدى الى تفاقم مشكلات المجرى المائى.

وبالنسبة للمحور الثالث والخاص بالمجرى المائى فقد تلخصت فى الاتى:

- سوء حالة المجارى المائية ببعض المناطق وحاجتها الى أعمال صيانة كبيرة.
- نمو بعض الاشجار الكبيرة على المجرى المائى مع صعوبة ازالتها بأدوات مكافحة الحشائش العادية.
- مرور اجزاء من المجرى المائى داخل الكتل السكنية مما يجعله فى حاجة الى صيانة مستمرة ويجعل مرور الات الحفر(الكراكات) صعبا او مستحيلا لضيق الشوارع.

وربما كان من المهم ان نشير هنا الى ان هذه المشكلات المدركة من وجهة نظر المبحوثين وليس من الضرورى ان تكون هى المشكلات الملحة، فمثلا أعمال الصيانة تخضع لاولويات يضعها الرى وفقا لصورة شاملة داخل المحافظة ككل بينما نظرة المزارع تتصف بالعجلة والجزئية حيث تقتصر على المنطقة الخاصة به فقط، وهنا تظهر أهمية مشاركة مجالس المياه فى وضع اولويات أعمال الصيانة حيث تعكس لمسئولى الرى الحاجة المحسوسة لمستخدمى المياه وتساهم فى نفس الوقت فى تعريفهم بما هو متاح حاليا وما يمكن التطلع اليه مستقبلا.

المراجع

١- الاهرام، العدد ٤٢٦٩٢، الاحد ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٣

٢- الاهرام، العدد ٤٢٦٨٩، الخميس ٢٣ اكتوبر ٢٠٠٣

٣- الشناوى، ليلى حماد(دكتور) ، السلوك الاروائى للزراع فى بعض قرى جمهورية مصر العربية، المؤتمر الثالث عن " دور الارشاد الزراعى فى ترشيد استخدام مياه الرى فى اراضى الوادى القديم بجمهورية مصر العربية"، الجمعية العلمية للارشاد الزراعى، القاهرة، ٢٦-٢٧ نوفمبر ١٩٩٨

٤- الادارة المركزية للموارد المائية والرى، الفيوم، بيانات غير منشورة، ٢٠٠١

٥- الشرقاوى، انور محمد(دكتور)، التعلم نظريات وتطبيقات، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.

٦- المجلة الزراعية، العدد ٥٤٠، نوفمبر ٢٠٠٣

٧- بركات، عصام ، استراتيجية التوجيه المائى وروابط مستخدمى المياه: المؤتمر الثالث عن "دور الارشاد الزراعى فى ترشيد استخدام مياه الرى فى اراضى الوادى القديم بجمهورية مصر العربية، الجمعية العلمية للارشاد الزراعى، القاهرة، ٢٦-٢٧ نوفمبر ١٩٩٨

٨- رزق، محمد على محمد(دكتور)، ترشيد المياه المستخدمة للرى فى الاراضى القديمة وامكانية تطوير الرى فى هذه الاراضى، المؤتمر الثالث عن " دور الارشاد الزراعى فى ترشيد استخدام مياه الرى فى اراضى الوادى القديم بجمهورية مصر العربية"، الجمعية العلمية للارشاد الزراعى، القاهرة، ٢٦-٢٧ نوفمبر ١٩٩٨

٩- على ، على أحمد واخرون(دكاترة) ، العلوم السلوكية واسهامها فى فهم وتطوير سلوك الانسان، مكتبة عين شمس، ١٩٩٣.

١٠- قشطة، عبد الحليم عباس(دكتور)، والشافعى، عماد مختار(دكتور)، سلوكيات الزراع فى مجال استخدام مياه الرى، المؤتمر الثالث عن " دور الارشاد الزراعى فى ترشيد استخدام مياه الرى فى اراضى الوادى القديم بجمهورية مصر العربية"، الجمعية العلمية للارشاد الزراعى، القاهرة، ٢٦-٢٧ نوفمبر ١٩٩٨

١١- مشروع مجالس المياه، هيكل مجلس المياه، مشروع مجالس المياه نحو المشاركة فى ادارة المياه، وزارة الموارد المائية والرى، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢.

12- Centeral Department of Water Resources and Irrigation, Fayoum, Water Management in the Fayoum, Euroconsult, Darwish Consulting Engineers, Cairo, Egypt, 2000.

13- International Commission On Irrigation And Drainage, Sustainability of Irrigated Agriculture, 16th International Congress on Irrigation And Drainage, Cairo, Egypt, 15 – 22 September 1996.

14- Nijland, H.J., (ed), Drainage Along the River Nile, Ministry of Public Works And Water Resources, Egyptian Public Authority for Drainage Projects / EPADP , Ministry of Transport, Public Works And Water Management – The Netherlands, Egypt, Cairo, 2000.

15- Rao, C. Sithapathi., (et al.) Participatory Irrigation Management (PIM), Institute of Resource Development and Social Management (IRDAS), Hyderabad, India, 1999.

الملاحق

ملحق رقم (١): كشف باسماء مجالس المياه قديمة الانشاء والمراكز التى تتبعها وزمام الارض الزراعية التابع لها وسنة الانشاء*

م	اسم المجلس	مركز الرى	المساحة بالفدان	سنة الانشاء
١-	الربع الشرقى	سنورس	٣٩٥٣	١٩٩٥
٢-	ابو جنشو	ابشواى	٤٢٠٨	١٩٩٥
٣-	إطسا/منيا	إطسا	٣٨٠٦	١٩٩٦
٤-	تراسيس	طامية	١٣٦٥	١٩٩٦
٥-	ابو صير	إطسا	٢٥٩٤	١٩٩٦
٦-	قصر الجبالى	قوتة	٢٧٧٣	١٩٩٨
٧-	بحر البلد	الغرق	٢٥٦٩	١٩٩٨
٨-	جبل سعد	النزلة	٨٠٤	١٩٩٨
٩-	الاوسية	سيلا	٢٢٥٩	١٩٩٨
١٠-	سرسنا	الفيوم	٩٩٦	١٩٩٨

المصدر: الادارة المركزية للموارد المائية والرى، الفيوم، ٢٠٠٢

ملحق رقم (٢): توزيع شاملة البحث(أعضاء الجمعيات العمومية لمجالس المياه) وفقا للنوع الاجتمـــاعى بمجالس المياه التى شملها البحث *

م	اسم المجلس	عدد الأعضاء		المجموع
		رجال	سيدات	
١-	الزنج الشرقى	٢٣	٥	٢٨
٢-	ابو جنشو	٣٠	٢	٣٢
٣-	إطسا/هنيا	٢٥	–	٢٥
٤-	تراسيس	٣٠	–	٣٠
٥-	ابو صير	٤٣	١	٤٤
٦-	قصر الجبالى	٥٥	–	٥٥
٧-	بحر البلد	٥٢	–	٥٢
٨-	جبل سمد	١٤	–	١٤
٩-	الاوسية	٢٥	٥	٣٠
١٠-	سرسنا	١٧	–	١٧
	المجموع	٣١٤	١٣	٣٢٧

المصدر: بيانات الدراسة

FARMER'S MOTIVES REGARDING PARTICIPATION IN WATER BOARDS OF FAYOUM GOVERNORATE

Morsy, M. A. and M. Y. Yassa
Agric. Ext., and Rural Dev. Inst., ARC

ABSTRACT

The main objectives of this research were to identify farmers motives of participation in water Boards and to inventory problems facing the water board members.

Data were collected by a pretested focus group discussion guide in the first quarter of the year 2002. A random sample of 100 water Board committee members were investigated in groups (10 focus group discussions, each group consisted of 10 almost similar participants per each of the 10 old established water boards).

The results of the research revealed that:

The respondents' motives for participation in water Boards could be categorize into four groups as follows: Group one: security Motives:" Insuring enough water supply for my farm, Raising water level in the water board command area, sustain canal maintenance, and participating in violation prevention on the canal (prevent stealing water)".

Group two: Social Relationship Motives: " Insuring water requirements in a legal way, Helping relatives, Friends, and neighbours, and Feeling self-satisfaction by helping people to solve their irrigation problems". Group three: Understanding, communication Motives": Participating in the village development activities, Acquire legality to contact irrigation department employees, Getting information from its source, and understanding reasons of water shortage in the water board command area". Group four: included three unclassified motives, which were. " Participating in saving water from pollution, keep water quality, Spend time in useful works and find a chance for additional income by working in canal weed control activities."

The most important problems faced respondents were: violation of some farmers on canal (stealing water), cultivating high water requirement crops such as Rice regardless the available water quantities, bolting canals by Garbage and dead animals, absence of some irrigation engineers from attending water board periodical meetings, lack of co-operation from irrigation engineers side, poor annual maintenance budget, and difficulty of using Excavators in canals across residential areas.

J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 29 (1): 210 - 218, 2004

ECNOMETRIC STUDY OF THE MEAT MARKATS IN EGYPT

Higazi, M. KH. M
Agric. Economic Res. Inst. Agric. Rec. Center.

دراسة اقتصادية قياسية لأسواق اللحوم في مصر

محمد خضر محمد حجازي
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية .

الملخص

استهدفت الدراسة قياس العلاقات السعرية – الكمية للسلعة الواحدة وذلك من خلال دراسة جانب عرض السلع الثلاث – اما جانب الطلب فقد تطور استخدام اساليب تقدير الطلب على السلع الاستهلاكية ليصبح عبارة عن نموذج طلب متكامل يعكس مدي تاثير الاسعار والدخل على سلوك المستهلك في اطار منظومة من المعادلات ، تاخذ في اعتبارها ادخال فروض دوال الطلب التي اقرتها النظرية الاقتصادية ، مما يعطيها معني ومدلول اقتصادي يعكس الظروف والواقع الاقتصادي الفعلي لشرح سلوك المستهلك ، وهو ما يتوافر في نموذج الطلب القياسي والذي استعانت به الدراسة لتقدير مرونات الطلب السعرية وكذلك المرونات العبورية للسلع موضع الدراسة . وقد تبين من الدراسة ان مرونة العرض تقدر بنحو ١,٦٥ للحوم الكندوز ، وحوالي ١,٢٣ للحوم الدجاج الابيض ، ونحو ١,٥ لسمك البلطي ، مما يتبين معه ان العلاقات السعرية الانتاجية قوية الارتباط في السلع الثلاث ، واوضحت نتائج نموذج AIDS على اللحوم ، وجود علاقة عكسية بين السلعة وحجم الطلب عليها وفقا لمرونات الطلب السعرية ، في حين تبين وجود علاقة احلالية بين كل من لحوم الكندوز ، ولحوم الدجاج الابيض ، وسمك البلطي على اساس مرونات الطلب العبورية ، كما تبين من الدراسة وفقا لنتائج نموذج الاسواق المتعددة ان زيادة اسعار كل من لحوم الكندوز ، والدجاج الابيض ، وسمك البلطي بنسبة ١% تؤدي الى نقص الطلب على الدجاج الابيض بنحو ١,٩٥ الف طن ، ولحوم الكندوز بحوالي ٥,٠٦ الف طن ، ونحو ١,٦١ الف طن لسمك البلطي ، وان الانتاج الضائع على المجتمع من الدجاج الابيض يقدر بنحو ٢,٠٢ الف طن ، ولحوم الكندوز بحوالي ٤,١٢ الف طن ، وسمك البلطي بنحو ١,٧٧الف طن ، مما يتبين منه الاثر المباشر لديناميكية نموذج السوق المتعدد على زيادة حجم العرض من السلعة وانخفاض حجم الطلب عليها وذلك من خلال التداخل بين السلع داخل السوق ، وكذلك فقد اوضحت النتائج ان صافي الخسارة في الانتاج للسلع الثلاثة يقدر بنحو ١٦٩,٥٦ ، ٤٥٥,٩٣ ، ١٥٠,٠٤ مليون جنيه لكل من لحوم الدجاج الابيض ولحوم الكندوز ، وسمك البلطي على التوالي ، وجملة خسارة المستهلك تقدر بحوالي ٩٢,١٢، ٣٢١,٥٦ ، ٨٨,٦٧ مليون جنيه للسلع الثلاث على التوالي ، اما صافي خسارة المجتمع فانها تقدر بنحو ١٢٧٧,٨٨ مليون جنيه منها نحو ٢٦١,٦٨ مليون جنيه للحوم الدجاج الابيض ،٧٧٧,٤٩ مليون جنيه للحوم الكندوز،٢٣٨,٧١ مليون جنيه للسمك البلطي . وقد اوضحت النتائج ان عائد المنتج موجبا مما يؤكد ان سعر الدجاج الابيض اكبر من سعر الحدود ويقدر بنحو ٢١٩,٣٦ مليون جنيه للحوم للدجاج الابيض ،٧٢٣,٩ مليون جنيه للحوم الكندوز،١٩٨,٨٥ مليون جنيه للسمك البلطي .

ويقدر عائد المستهلك بنحو ٩٢,١٢ مليون جنيه للحوم الدجاج الابيض ،٣٢١,٥٦ مليون جنيه للحوم الكندوز ،٨٨,٦٧ مليون جنيه للسمك البلطي ، مما يتبين معه ان المنتج يحقق مكاسب في ظل السياسة الجديدة ،اما التغيرات في الدخل الحكومي فانها تقدر بنحو ١٩١٧,٦٤ مليون جنيه منها ٣٨٨,٩٢ مليون جنيه للحوم الدجاج الابيض ، وحوالي ٣٤٨,٨٩ مليون جنيه للسمك البلطي ، ونحو ١١٧٩,٨٣ مليون جنيه للحوم الكندوز،أما السيناريو الثاني للدراسة فيفترض زيادة الانتاج بنحو ٢٥% وامكن من خلال نموذج السوق المتعدد دراسة مستويات الاسعار الجديدة التي يتوقع معها انخفاض سعر المنتج بنحو ١٥% للحوم الدجاج الابيض ،١٧% للحوم الكندوز،٤٠% للسمك البلطي ، وعليه فان الدراسة توصي بضرورة مراعاة الحرص الشديد في السياسات السعرية حيث ان تشابكتها مع الاستهلاك والدخول قد تؤدي الى مشكلات اجتماعية ، واستخدام ادوات السياسة المناسبة مع اهداف تلك السياسة والمتسقة مع النظام الاقتصادي السائد في المجتمع.

تمهيد :

شهدت مرحلة التحرر الاقتصادي أنماط مختلفة لاسواق السلع والمنتجات بشكل عام والسلع والمنتجات الغذائية بشكل خاص ،حيث تتغير الأسعار بوضوح في ضوء التغيرات في قوي العرض والطلب،

واصبح للتجار والمستوردين أساليبهم في تحقيق أهدافهم ، كما برزت أدوار أخري للحكومة أهمها مراقبة تلك الأسواق والتدخل عند الضرورة لأحداث التوازن في الأسواق قبل أن ترتفع إلى درجة الأضرار باستقرار الأسواق . ولكون سوق أي سلعة مرتبط بشكل أو بأخر ببعض أسواق السلع أو الموارد ، فانه من الضروري إعادة دراسة أسواق السلع أو الموارد وفقا لآليات السوق التي تتمتع بها سياسات التحرر الاقتصادي .

مشكلة الدراسة :

مما لا شك فيه أن المنتجات الحيوانية – كبدائل سلعية جيدة لبعضها – تتأثر بالتحركات السعرية للسلعة منها بما يحدث في أسواق السلع البديلة الأخرى ، فان مشكلة الدراسة تنحصر في دراسة أسواق تلك السلع الهامة في ضوء المتغيرات السعرية والانفاقية التي تلعب دورا رئيسيا في شرح سلوك المستهلك المصري المتعلق بالطلب على اللحوم والدواجن والأسماك وخاصة ان المنتجات الحيوانية تعتبر بدائل سلعية لبعضها البعض وبالتالي تتأثر بتغير الأسعار المختلفة لها .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بصفة عامة إلى دراسة أسواق لحوم الكندوز والدجاج الأبيض وسمك البلطي باعتبارهما الأسواق الرئيسية للحوم حيث ان إنتاجها واستهلاكها يمثل النسبة الأكبر في عرض اللحوم والطلب عليها وبصفة خاصة فان الدراسة تستهدف :

١ – دراسة جانب عرض السلع موضع الدراسة

٢ – إلقاء الضوء على سلوك المستهلك المصري وبالتالي دراسة الطلب على السلع موضع الدراسة .

٣ – تقدير معالم نموذج الأسواق المتعددة للسلع الثلاث .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الوصفي والإحصائي والرياضي والاقتصادي لشرح الأسواق وتقدير مرونات العرض لكل سلعة ، وكذا تقدير مرونات الطلب والمرونات العبورية باستخدام أسلوب انحدار العلاقات غير المرتبطة ظاهريا المقيدة ذات المحاولات في تقدير نموذج الطلب القياسي (AIDS) لتقدير طلب المستهلك المحلي للسلع موضع الدراسة خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٣) ، وتم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتي تتمثل في نشرات الاستهلاك الغذائي ، ونشرات اسعار التجزئة ، ونشرات الأرقام القياسية للاسعار.

نموذج الأسواق المتعددة :

يتضمن السوق العديد من السلع ، ومن ثم العديد من العلاقات والصلات بين السلع والتي تنشأ عنها تقديرات غير دقيقة لتأثير التغير في السياسات في التحليل المبني على سوق السلعة الواحدة ، وذلك لعدم اخذ التأثيرات المباشرة على أسواق السلع الأخرى في الاعتبار والتي ينتج عنها تأثيرات منعكسة على السلعة . وبصفة عامة فان أسلوب الأسواق المتعددة يتضمن العلاقات بين السلع في الأسواق ، معتمدا على القيم النسبية للمرونة وكذلك على إشاراتها ، إضافة إلى أن التأثير لا يكون فقط في حجم التغير الحاصل ويكون أيضا في اتجاه هذا التغير فبدلا من التغير بالزيادة يكون التغير بالنقص والعكس صحيح . ويحتوي التحليل على مصفوفة المرونات التي تمثل عناصرها قيم المرونات التي يشتمل عليها النظام وهي مصفوفة متماثلة تمثل عناصر القطر فيها المرونات السعرية ، كما تمثل العناصر الغير قطرية المرونات العبورية ، ولبيان أثار تغير الأسعار لتلك السلع على عرض وطلب كل منهما يلزم الدراسة التطرق لحساب كل من مرونات العرض والطلب والمرونة العبورية للسلع موضع الدراسة والتي تمثل الشق الرئيسي في حسابات نموذج الأسواق المتعددة .

أولا : دوال عرض اللحوم :

١ – دالة العرض المحلي للحوم الكندوز

تعكس المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (١) دالة عرض لحوم الكندوز المقدرة في الصورة الخطية والتي توضح العلاقة بين أسعار المنتج والإنتاج المحلي من لحوم الكندوز ومنها يتبين أن زيادة سعر المنتج

بجنيه واحد يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة بنحو ٨٧٤ طن من لحوم الكندوز المحلية وان الحد الأدنى لانتاج لحوم الكندوز يصل إلى نحو ٢١٠,٣١ ألف طن ، كما توضح المعادلة أن حوالي ٩٠% من التغيرات في عرض لحوم الكندوز ترجع إلى التغيرات في سعر المنتج ، ويؤكد معامل مرونة العرض المقدرة بنحو ١,٦٥ أن العلاقات السعرية الإنتاجية في لحوم الكندوز قوية الارتباط .

٢ – دالة العرض المحلي للدجاج الأبيض

للتعرف على العلاقة بين الأسعار والإنتاج المحلي قدرت دالة العرض والتي يمثل الإنتاج المحلي فيها دالة في سعر الجملة وذلك في الصورة الخطية ، حيث يتبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (١) أن الحد الأدنى للإنتاج يصل إلى نحو ٤٣,٦٥ ألف طن وان زيادة سعر الجملة بجنيه واحد يؤدي إلى زيادة الإنتاج من الدجاج الأبيض بنحو ٨٤٥ طن ، وتشير نتائج القياس إلى أن نحو ٩٥% من التغيرات في عرض لحوم الدجاج الأبيض ترجع إلى التغيرات في سعر الجملة ، كما تأكدت معنوية معامل الانحدار والنموذج المقدر ، وتتفق تلك النتائج والمنطق الاقتصادي حيث أن العلاقات السعرية والإنتاجية في لحوم الدجاج الأبيض قوية الارتباط ويؤكدها معامل مرونة العرض المقدر بنحو ١,٢٣ .

٣ – دالة العرض المحلي للسمك البلطي :

تعكس المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (١) دالة عرض سمك البلطي في الصورة الخطية والتي يمثل إنتاج سمك البلطي فيها دالة في سعر المنتج ، وتوضح المعادلة أن زيادة جنيه واحد في سعر المنتج يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة بمقدار ٦٤٦ طن وان الحد الأدنى للإنتاج يقدر بنحو ٩٨,٢٤ ألف طن ، وكذلك توضح النتائج أن نحو ٨٢% من التغيرات في عرض سمك البلطي ترجع إلى التغيرات في سعر المنتج ، ويؤكد معامل المرونة المقدر بنحو ١,٥ أن العلاقات الإنتاجية السعرية في سمك البلطي قوية الارتباط بالنموذج .

جدول رقم (١) نتائج دوال عرض اللحوم في مصر خلال الفترة (١٩٨٧- ٢٠٠٣)

دالة	المتغير التابع (١)	الحد الثابت	السعر (٢)	ر٢	ف	المرونة
١	لحوم كندوز	٢١٠,٣١	٠,٨٧٤ (١٠,٥٤٧)	٠,٩٠	١١١,٢٤	١,٦٥
٢	دجاج ابيض	٤٣,٦٥	٠,٨٤٥ (١٢,٤١)	٠,٩٥	١٥٤,٠١	١,٢٣
٣	سمك بلطي	٩٨,٢٤	٠,٦٤٦ (٧,٣١)	٠,٨٢	٥٣,٤٤	١,٥

(١) كمية إنتاج لحوم كندوز ، دجاج ابيض ، سمك بلطي التقديرية بالألف طن

(٢) أسعار الجملة بالجنيه للطن
الرقم بين الأقواس اسفل معامل الانحدار عبارة عن قيمة (ت)

(٣) المصدر : حسبت من بيانات :-

١ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – نشرات إحصاءات الثروة الحيوانية – نشرة سنوية رقم ١٢٤١٢- إعداد مختلفة – القاهرة .

٢ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – نشرات الإنتاج السمكي في مصر – نشرة سنوية رقم ١٢٤١٣ – إعداد مختلفة – القاهرة .

ثانيا : نموذج الطلب على اللحوم :

لقد تطور استخدام أساليب تقدير الطلب على السلع الاستهلاكية ليصبح عبارة عن نموذج طلب متكامل يعكس مدي تأثير الأسعار والدخل على سلوك المستهلك ، في إطار منظومة من المعادلات ، بدلا من الاعتماد على تقدير المعادلات الفردية والعلاقات المعروفة بمنحني أنجل . كما تتميز تلك النماذج بأنها تأخذ في اعتبارها عند التقدير إدخال فروض دوال الطلب التي أقرتها النظرية الاقتصادية مما يعطيها معني ومدلول اقتصادي يعكس الظروف والواقع الاقتصادي الفعلي لشرح سلوك المستهلك . كما توضح النظرية الاقتصادية ان تقدير نموذج الطلب يتطلب توافر عدة شروط هي شرط الإضافة بمعني ان مجموع نسب الإنفاق على السلع يساوي الواحد الصحيح ، وشرط التجانس بمعني انه عند زيادة الأسعار والدخل وبنفس النسبة فان الكمية المطلوبة من السلعة تظل ثابتة بدون تغير نظرا لان دالة الطلب متجانسة من الدرجة الصفرية في الأسعار والدخل ، وكذلك شرط التماثل الذي يعكس معني مدي تأثر الكمية المطلوبة من السلعة عند تغير سعر تلك السلعة وأسعار السلع الاخري وهو ما يعرف بالأثر الاحلالي والأثر الدخلي وأخيرا شرط

The Almost Ideal Demand System

يرجع النموزج الى كل من Deaton Mullbuer ويأخذ الشكل التالي

$$w_i = a_i + \sum_{j=1}^{n} b_{ij} \ln p_j + c_i Ln(\frac{y}{p})$$

حيث

b_{ii} i نصيب المنفق على السلعة موضع التقدير من إجمالي الدخل Wi

Stone الرقم القياسي الهندسي = lnp ∑ Wi ln pi

يتضمن تقدير النموذج وجود قيود الإضافة ، والتجانس ، والتماثل ، والسالبية التالية .

$$\sum_i ai = 1 \text{ و } \sum_i c_i = 0 \text{ و } \sum_i b_{ij} = o \text{ ، } b_{ij} = b_{ji} \text{ و } b_{ij} < 0$$

ويتم حساب مرونات نموذج الطلب القياسي كالتالي :

مرونة الطلب السعرية

$$E_{ij} = -1 + \frac{b_{ii}}{w_i} - c_i$$

مرونة الطلب العبورية

$$E_{ij} = \frac{b_{ij}}{w_i} - \frac{c_i}{w_i} w_j$$

المرونة الانفاقيـــة

$$n_i = 1 + \frac{c_i}{w_i}$$

حيث استعانت الدراسة ببعض المعالم الداخلة في حساب المرونات المذكورة من خلال تقدير نموذج الإنفـــاق الخطي (Linear Expenditure System) التالى :

$$P_i q_i = c_i p_i + b_i (y = \sum c_j p_j), \qquad i = 1,\ldots\ldots,n$$

١ – الطلب على لحوم الكندوز :

توضح المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٢) دالة الطلب على لحوم الكندوز وهي علاقة بين نســبة الإنفاق على لحوم الكندوز وكل من أسعار لحوم الكندوز والدجاج الأبيض وسمك البلطي واجمـــالي الإنفـــاق الاستهلاكي على اللحوم ، وتوضح المعادلة ان كل من لحوم الدجاج الأبيض وسمك البلطي ســلعتان بـــديلتان للحوم الكندوز مما يعني ان زيادة سعر سمك البلطي او لحوم الدجاج الأبيض تؤدي إلى زيادة نسبة الانفـــاق على لحوم الكندوز وذلك في ضوء كل من الأسعار والأنفاق الاستهلاكي حتى يمكن للمستهلك الانتقـــال مـــن سلعة لأخرى ، ومن المعادلة يتبين أيضا أن زيادة أسعار لحوم الكندوز بجنيه واحد للكيلو جرام يـــؤدي إلـــى انخفاض نسبة الإنفاق على الكندوز بنحو ٠,١٥١ جنيه وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخـــرى عنـــد مستوي معين ، ويتبين ايضا وجود علاقة طردية بين اسعار لحوم الدجاج الأبيض وسمك البلطي وبين نســـبة الانفاق على لحوم الكندوز وهو ما يوضح العلاقة الاحلالية بينهم حيث ان زيادة اسعار لحوم الدجاج الابيض وسمك البلطي بمقدار جنيه واحد للكجم يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق على لحـــوم الكنـــدوز بنحـــو ٠,٢٤٥ ، ٠,١٧٩ جنيه على التوالي وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، كما يتبين ايضا وجود علاقة طردية بين اجمالي الانفاق الاستهلاكي على اللحوم ونسبة الانفـــاق الاســـتهلاكي علـــى لحـــوم الكندوز ، وهذا يوضح ان زيادة اجمالي الانفاق الاستهلاكي على اللحوم بمقدار جنيه واحد للكجم يؤدي الـــى

زيادة نسبة الانفاق الاستهلاكي على لحوم الكندوز بحوالي ٠,٧٢٧ جنيه وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، وتوضح المعادلة ان المتغيرات المستقلة بالمعادلة تشرح نحو ٩٤% من التغيرات في نسبة الانفاق الاستهلاكي على لحوم الكندوز وباقي المتغيرات الاخري تعزي الى عوامل اخري غير مقيسة بالمعادلة ، ويتبين من المعادلة الاستجابة العالية للتغيرات السعرية ، وذلك من خلال تقدير مرونة الطلب السعرية على اللحوم والمقدرة بنحو ١,٣١ بما يعني ان تغير في اسعار لحوم الكندوز بنسبة ١% يؤدي الى انخفاض نسبة الانفاق على لحوم الكندوز بنسبة ١,٣١% لها وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين. اما المرونات العبورية فانها تقدر بنحو ٠,٢٨ ، ٠,٥٩ لكل من سمك البلطي ولحوم الدجاج الابيض على التوالي ، ومما يعني ان زيادة لحوم الدجاج الابيض او سعر سمك البلطي يؤدي الى التحول عنهما الى لحوم الكندوز ، وان كل تغير في اسعار كل من الدجاج الابيض وسمك البلطي بنسبة ١% يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق على لحوم الكندوز بنسبة ٠,٥٩% ، ٠,٢٨% على التوالي ، كما تشير المرونة الانفاقية على لحوم الكندوز ان تغيرا في اجماليّ الانفاق الاستهلاكي على اللحوم بنسبة ١% يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق على لحوم الكندوز بنسبة ٠,٨٧٩% وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين .

٢ – الطلب على الدجاج الأبيض :

يتبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٢) ان زيادة سعر لحوم الكندوز أو سمك البلطي بجنيه واحد للكجم يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق على الدجاج الابيض بنحو ٠,٢٩٨ ، ٠,٢١٩ جنيه على الترتيب وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، مما يتبين معه وجود العلاقة الطردية بين اسعار لحوم الكندوز واسماك البلطي وبين نسبة الانفاق على لحوم الدجاج الابيض ، وذلك لكونهما سلعا متنافسة يمكن لاحداهما ان يحل محل الاخر . ولذلك ينتقل المستهلك من سلعة الى اخري في ضوء التحركات السعرية لتلك السلع ومحدودية دخله . كذلك اظهرت نتائج القياس ان زيادة سعر التجزئة للدجاج الابيض بنحو جنيه واحد للكجم يؤدي الى انخفاض نسبة الانفاق عليها بنحو ٠,٠٥٢ جنيه وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، مما يتبين معه وجود العلاقة العكسية بين اسعار الدجاج الابيض ونسبة الانفاق عليها ، كما يتبين ايضا وجود علاقة طردية بين اجمالي الانفاق الاستهلاكي على اللحوم ونسبة الانفاق الاستهلاكي على الدجاج الابيض وهذا يوضح ان زيادة اجمالي الانفاق الاستهلاكي على اللحوم بمقدار جنيه للكجم يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق الاستهلاكي على الدجاج الابيض بنحو ٠,٥٣٥ جنيه وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، كما تؤكد النتائج ان حوالي ٩١% من التغيرات الحادثة في نسبة الانفاق على لحوم الدجاج الابيض تشرحها متغيرات اسعار كل من لحوم الكندوز ، والدجاج الابيض ، وسمك البلطي ، واجمالي الانفاق الاستهلاكي على اللحوم ، في حين تعزي نحو ٩% الى عوامل اخري غير مقيسة بالمعادلة . وبصفة عامة فقد اظهرت النتائج اتفاقا في الاشارات والمنطق وقواعد النظرية الاقتصادية ، وبقياس معاملات المرونة العبورية بين نسبة الانفاق على الدجاج الابيض واسعار كل من لحوم الكندوز وسمك البلطي بالاضافة الى مرونة الطلب السعرية على الدجاج الابيض والتي قدرت بنحو ١,٢١٣ إشارة الى الاستجابة العالية للتغيرات السعرية ، حيث ان تغيرا في اسعار الدجاج الابيض بنسبة ١% يؤدي الى انخفاض نسبة الانفاق على الدجاج الابيض بنسبة ١,٢١٣% وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، أما المرونات العبورية فتقدر بنحو ٠,٤١٥ ، ٠,٤٣ لكل من سعر اسماك البلطي وسعر لحوم الكندوز على التوالي ، وتفيد هذه النتائج في التأكيد على ان السلع الثلاث بدائل جيدة لبعضها ، وان زيادة سعر سمك البلطي يؤدي الى التحول عنه للدجاج الابيض ونفس الحال بالنسبة للحوم الكندوز وان التغير في اسعار كل من سمك البلطي ولحوم الكندوز بنسبة ١% يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق على الدجاج الابيض بنسبة ٠,٤١٥% ، ٠,٤٣% على التوالي وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، وهذا يوضح العلاقة الاحلالية بينهم ، كما تشير مرونة الطلب الانفاقية على الدجاج الابيض ان تغيراً في اجمالي الانفاق الاستهلاكي على اللحوم بنسبة ١% يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق على الدجاج الابيض بنسبة ١,٢٦١% وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين.

٣ – الطلب على سمك البلطي

يتبين من المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٢) ان العوامل المؤثرة على طلب اسماك البلطي تتحدد في اسعار التجزئة لكل من سمك البلطي ، والدجاج الابيض ولحوم الكندوز وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي على

اللحوم ، ويتبين من المعادلة ان لحوم الكندوز والدجاج الابيض سلعتان بديلتان لسمك البلطي وذلك من واقع الاشارة الموجبة لمعامل الانحدار . وتوضح المعادلة وجود **علاقة** عكسية بين اسعار اسماك البلطي ونسبة الانفاق عليها وهذا يوضح ان زيادة اسعار اسماك البلطي بمقدار جنيه واحد للكجم يؤدي الى انخفاض نسبة الانفاق عليها بنحو ٠,٠٣٩ جنيه وذلك مع ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، وايضا يتبين وجود علاقة طردية بين اسعار لحوم الكندوز والدجاج الابيض وبين نسبة الانفاق على سمك البلطي وهذا يوضح طبيعة العلاقة الاحلالية بينهم حيث ان زيادة اسعار لحوم الكندوز والدجاج الابيض بنحو ٠,٦٠٦ ، ٠,٦١٢ جنيه على التوالي وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، كما يتبين من المعادلة وجود علاقة عكسية بين اجمالي الانفاق الاستهلاكي على اللحوم ونسبة الانفاق الاستهلاكي على سمك البلطي وهذا يوضح ان زيادة اجمالي الانفاق الاستهلاكي على اللحوم بمقدار جنيه واحد للكجم يؤدي الى انخفاض نسبة الانفاق الاستهلاكي على سمك البلطي بنحو ٠,٢٥٧ جنيه وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، كما تشير مرونة الطلب الانفاقية وجود علاقة عكسية بين اجمالي الانفاق الاستهلاكي على اللحوم ونسبة الانفاق الاستهلاكي على اسماك البلطي وهذا يوضح ان تغيراً في اجمالي الانفاق الاستهلاكي على اللحوم بنسبة ١% يؤدي الى انخفاض نسبة الانفاق الاستهلاكي على سمك البلطي بنحو ٠,٧٨٨%، وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين . ويشرح معامل التحديد ان نحو ٨٧% من التغيرات في نسبة الانفاق على سمك البلطي ترجع الى التغيرات في العوامل المستقلة بالمعادلة وتعزي باقي المتغيرات الى عوامل اخري غير مقيسة بالمعادلة . وتؤكد مرونة الطلب السعرية لسمك البلطي والمقدرة بنحو ١,١٦٣ الاستجابة العالية للتغيرات السعرية ، حيث ان تغيراً في اسعار اسماك البلطي بنسبة ١% يؤدي الى انخفاض نسبة الانفاق على اسماك البلطي بنسبة ١,١٦٣% وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الاخري عند مستوي معين ، اما المرونة العبورية فقدرت بحوالي ٠,٣٤، ٠,٤٥٩ لكل من لحوم الكندوز ، والدجاج الابيض ،أي ان تغيراً في اسعار كل من لحوم الكندوز والدجاج الابيض بنسبة ١% يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق على سمك البلطي بنحو ٠,٣٤% ، ٠,٤٥٩% ، لكل منهما على الترتيب وتزيد هذه النتائج في التأكيد على ان السلع الثلاث بدائل جيدة لبعضها ، وان زيادة كل من سعر لحوم الكندوز او الدجاج الابيض يؤدي الى التحول عنهما الى سمك البلطي ، ومما سبق يتبين من دراسة الطلب على السلع موضع الدراسة ما يوجب على مخططي انتاج وتوزيع تلك السلع مراعاة العلاقات السعرية بينهما حتى يمكن ضمان استقرار الاسواق .

جدول رقم (٢): نتائج نموذج (AIDS) للطلب علي اللحوم خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٣)

الدالة	المتغير التابع (١)	الحد الثابت	سعر لحوم الكندوز	سعر الدجاج الأبيض	سعر سمك البلطي	الدخل	ر٢	ف
١	لحوم كندوز	٠,٠٩٧ (٢,٢٢)	- ٠,١٥١ (٤,٥٣)	٠,٢٤٥ (٢,٢٩)	٠,١٧٩ (٢,٩٤)	٠,٧٢٧ (٤,٨٧)	٠,٩٤	٢٩,٨٨
٢	دجاج ابيض	٠,٠٧٣ (٣,٤)	٠,٢٩٨ (٢,١٩)	- ٠,٠٥٢ (- ٣,٣٥)	٠,٢١٩ (٢,٢٩)	٠,٥٣٥ (٢,٧٤)	٠,٩١	٢٣,١١
٣	سمك البلطي	٠,٠٢٨٦ (٣,١٤١)	٠,٦٠٦ (٢,١٦)	٠,٦١٢ (٣,٤٥٠)	-٠,٠٣٩ (-٢,٤١)	-٠,٢٥٧ (-١,٩٦)	٠,٨٧	٣٥,٨٢

(١) المتغير التابع عبارة عن نصيب المنفق على السلعة موضع التقدير من إجمالي الدخل (I)

المصدر : حسبت من بيانات

١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - نشرات استهلاك السلع الغذائية بجمهورية مصر العربية - أعداد متفرقة .

٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - نشرات أسعار التجزئة - أعداد متفرقة .

٣ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - نشرات الأرقام القياسية للأسعار -أعداد متفرقة .

جدول رقم (٣): مرونات نموذج (AIDS) السعرية والعبورية والاتفاقية على اللحوم في مصر خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٣)

	مرونات سعريه وعبورية			مرونة اتفاقية
	لحوم كندوز	دجاج ابيض	سمك بلطي	
لحوم كندوز	- ١,٣١	٠,٥٩	٠,٢٨	٠,٨٧٩
دجاج ابيض	٠,٤٣	- ١,٢١٣	٠,٤١٥	١,٢٦١
سمك بلطي	٠,٣٤	٠,٤٥٩	- ١,١٦٣	-٠,٧٨٨

المصدر : حسبت من بيانات جدول رقم (٢) بالدراسة .

نتائج نموذج الاسواق المتعددة :

يتبين من دراسة الجدول رقم (٤) ان زيادة اسعار كل من الدجاج الابيض ولحوم الكندوز ،وسمك البلطي بنسبة ١% تؤدي الى نقص الطلب على الدجاج الابيض بنحو ١,٩٥ الف طن ولحوم الكندوز بحوالي ٥,٠٦ الف طن ، وسمك البلطي بنحو ١,٦١ الف طن ، وان الانتاج الضائع على المجتمع من الدجاج الابيض يقدر بنحو ٢,٠٢ الف طن ، ولحوم الكندوز بحوالي ٤,١٢ الف طن ، وسمك البلطي بنحو ١,٧٧ الف طن . مما يتبين معه الاثر المباشر لديناميكية نموذج السوق المتعددة على زيادة حجم العرض من السلعة وانخفاض حجم الطلب عليها وذلك من خلال التداخل بين السلع داخل السوق ، ولدراسة صافي الخسارة الاجتماعية في جانب كل من الانتاج والاستهلاك وكذا الاربحية التجارية أو اربحية المجتمع فان اسلوب نموذج السوق للسلعة الواحدة يعتبر احد الادوات التحليلية لقياس تلك الاثار حيث يعبر عن صافي الخسارة الاجتماعية في جانب الانتاج بالفرق بين متوسط الزيادة في تكاليف الانتاج وفقا للتعريفة الجمركية وحصيلة العملات الاجنبية لنفس الزيادة في الانتاج . أما صافي خسارة المستهلك فتنتج من الفرق بين انخفاض متوسط قيمة الاستهلاك وما يمكن توفيره من العملة الصعبة ، أما فائض المنتج فعبارة عن الاضافة المحققة من متحصلات العملة الصعبة مضافا اليها الزيادة في الدخل مطروحا منها متوسط الزيادة في تكاليف الانتاج .

جدول رقم (٤) نتائج تطبيق نموذج السوق المتعدد (الوحدة ألف طن)

السلع	لحم كندوز	دجاج ابيض	سمك بلطي
الطلب	٣٢٨,١	٢٢٩,٧٣	١٣٩,٠٩
العرض	٣٢٨,١	٢٢٩,٧٣	١٣٩,٠٩
١ – مرونات العرض			
لحم كندوز	١,٦٥	٠,٧٢ –	١,٠٤ –
دجاج ابيض	٠,٨ –	١,٢١	٠,٥٦ –
سمك بلطي	١,٧١ –	٠,٨٧ –	١,٥
٢ – مرونات الطلب			
لحم كندوز	١,٣١ –	٠,٥٩	٠,٢٨
دجاج ابيض	٠,٤٣	١,٢١٣ –	٠,٤١٥
سمك بلطي	٠,٣٤	٠,٤٥٩	١,١٦٣ –
المستوي الجديد لكل من الطلب والعرض			
الطلب	٣٢٣,٠٤	٢٢٧,٧٨	١٣٧,٤٨
العرض	٣٣٢,٢٢	٢٣١,٧٥	١٤٠,٨٦
صافي الخسارة في جانب الإنتاج (مليون جنيه)	٤٥٥,٩٣	١٦٩,٥٦	١٥٠,٠٤
صافي الخسارة في جانب الاستهلاك (مليون جنيه)	٣٢١,٥٦ –	٩٢,١٢ –	٨٨,٦٧ –
جملة صافي الخسارة (مليون جنيه)	٧٧٧,٤٩	٢٦١,٦٨	٢٣٨,٧١
عائد المنتج (مليون جنيه)	٧٢٣,٩	٢١٩,٣٦	١٩٨,٨٥
عائد المستهلك (مليون جنيه)	٣٢١,٥٦ –	٩٢,١٢ –	٨٨,٦٧ –
التغيرات في الدخل الحكومي (مليون جنيه)	١١٧٩,٨٣ –	٣٨٨,٩٢ –	٣٤٨,٨٩ –

المصدر : حسبت بواسطة الدراسة وذلك باستخدام نموذج التوازن الجزئي .

وتوضح نتائج تطبيق نموذج السوق لسلعة واحدة اثر الانحراف السعري على المجتمع والمنتجين والمستهلكين والحكومة ، أما بالنسبة للمجتمع فان الخسارة المحققة تتعلق اما بجانب الانتاج أو بجانب الاستهلاك أو بكليهما معا . وفي جانب الانتاج فان الانحراف السعرى ينشا من وجود فرق بين سعر المنتج والذي يحصل عليه المنتج المحلي للوحدة المنتجة وسعر الحدود الذي يمثل ما يحصل عليه المنتج الاجنبي لنفس الوحدة ،وقد اوضحت النتائج ان صافي الخسارة في الانتاج للسلع الثلاث يقدر بنحو ١٦٩,٥٦ ، ٤٥٥,٩٣، ١٥٠,٠٤ مليون جنيه لكل من لحوم الدجاج الابيض ، ولحوم الكندوز ،وسمك البلطي على التوالي ، اما الخسارة في جانب الاستهلاك فتنشا من الزيادة في الاستهلاك الناشئة عن الانخفاض في سعر التجزئة الذي يشتري به المستهلك المحلي عن سعر الحدود الذي يفترض ان المستهلك الاجنبى يشتري به الوحدة من نفس السلعة ، وتبين النتائج ان جملة خسارة المستهلك تقدر بحوالي ٩٢,١٢ ، ٣٢١,٥٦ ، ٨٨,٦٧ مليون جنيه للسلع الثلاث على التوالي ، أما صافي خسارة المجتمع فانها تقدر بنحو ١٢٧٧,٨٨ مليون جنيه منها نحو ٢٦١,٦٨ مليون جنيه لحوم دجاج ابيض ،وحوالي ٧٧٧,٤٩ لحوم كندوز ، ونحو ٢٣٨,٧١ مليون جنيه لسمك البلطي ، أي ان لحوم الدجاج الابيض تشارك بنحو ٢٠,٤٨% بينما تشارك لحوم الكندوز بحوالي

٦٠,٨٤% والسمك البلطي بنحو ١٨,٦٨% ، اما بالنسبة لعائد المنتج فانه ينشا من الحصول على سعر المنتج والذي قد يزيد أو يقل عن سعر الحدود ويمكن الاشارة الى عائد المنتج متمثلة في الفرق السعري فاذا كان سعر المنتج اكبر من سعر الحدود فان الانحراف السعري يكون موجبا ويمثل ذلك زيادة في عائد المنتج ، اما اذا حدث العكس فان عائد المنتج يكون سالبا ، وقد اوضحت النتائج ان عائد المنتج موجبا مما يؤكد ان سعر المنتج اكبر من سعر الحدود ويقدر بنحو٢١٩,٣٦ مليون جنيه للدجاج الابيض ،وحوالي ٧٢٣,٩ مليون جنيه للحوم الكندوز ،ونحو ١٩٨,٨٥ مليون جنيه لسمك البلطي . ويقدر عائد المستهلك بنحو ٩٢,١٢ مليون جنيه للحوم الدجاج الابيض، وحوالي ٣٢١,٥٦ مليون جنيه للحوم الكندوز ،ونحو ٨٨,٦٧ مليون جنيه للسمك البلطي ، مما يتبين معه ان المنتج يحقق مكاسب في ظل السياسة الجديدة.

أما التغيرات في الدخل الحكومي فانها تقدر بنحو ١٩١٧,٦٤ مليون جنيه منها نحو ٣٨٨,٩٢ مليون جنيه للحوم الدجاج الأبيض أي نحو٢٠,٣% ، وحوالي ٣٤٨,٨٩ مليون جنيه لسمك البلطي أي حوالي ١٨,٢% ونحو ١١٧٩,٨٣ مليون جنيه للحوم الكندوز أي نحو ٦١,٥% ، أما السيناريو الثاني للدراسة فيفترض زيادة الإنتاج بنحو ٢٥% ليصبح إنتاج الدجاج الأبيض حوالي ٢٨٧,١٦ ألف طن ، ولحم الكندوز نحو ٤١٠,١٢ ألف طن ، والسمك البلطي حوالي ١٧٣,٨٦ ألف طن ومن خلال نموذج السوق المتعدد يمكن دراسة مستويات الأسعار الجديدة وفي ضوء زيادة الإنتاج بنحو ٢٥% فان الدراسة تتوقع أن ينخفض سعر المنتج بنحو ١٥% للحم الدجاج الأبيض ، وحوالي ١٧% للحم الكندوز ، ونحو ٤٠% لسمك البلطي .

جدول رقم (٥) السيناريو الثاني زيادة الإنتاج بنسبة ٢٥% بتطبيق نموذج السوق المتعدد

السلع	لحم كندوز	دجاج ابيض	سمك البلطي
العرض	٣٢٨,١	٢٢٩,٧٣	١٣٩,٠٩
	المستوي الجديد بزيادة الإنتاج ٢٥%		
	٤١٠,١٢	٢٨٧,١٦	١٧٣,٨٦
توقعات أسعار (المنتج) بزيادة الإنتاج بمقدار ٢٥%			
البيان	المقدار (جنيه)		
مقدار النقص في سعر المنتج لسمك البلطي	٠,٤٠		
مقدار النقص في سعر المنتج لحم كندوز	٠,١٧		
مقدار النقص في سعر المنتج دجاج ابيض	٠,١٥		

المصدر : حسب بواسطة الدراسة من الجدول رقم(٤) بالدراسة .

المراجع

١ – دكتور/ احمد عبادة سرحان واخرون . مقدمة الإحصاء التطبيقي – معهد الدراسات والبحوث الإحصائية – جامعة القاهرة ١٩٧٣.

٢ – دكتور/ باسم محمد سليمان فياض – دراسة الأنماط السائدة للأنفاق على أهم المجموعات الغذائية في ريف وحضر مصر عام ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٦/٩٥ – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد التاسع – العدد الأول – مارس ١٩٩٩ ، ص ص ٣٠٣- ٣٣٢ .

٣ – دكتور/ محسن محمود البطران (واخرون) – تقدير نماذج الطلب على اللحوم في مصر – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثاني عشر – العدد الثاني – يونيو ٢٠٠٢ – ص ٥٢١ – ٥٣٦ .

4- Deaton, A, and John, Muellb auer "Almost Ideal Demand System" Am. Econ. Rev., vol. 70, 1980, pp. 312_326.

5 – Ellsabeth Saboulet and Alain dejanvry " Quantitative Development Policy Analysis " University of Callfornia at Berkeley. PP 209 – 212

6 –Theil ,Henri " The Information Approach to Demand Analysis" Econometrica, vol. 33, No. 1 Jan ., 1965, PP 67 . 86.

7 – Stefano pegiola, Notes on Implementation of Multi - Market Analysis, Food Research Institute, July, 1989.

J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 29 (1), January, 2004

ECNOMETRIC STUDY OF THE MEAT MARKATS IN EGYPT

Higazi, M.KH.M
Agric. Economic Res. Inst. Agric. Rec. Center.

ABSTRACT

The objective of the Study is to examine the price – quantity relationships that connect the three commodities of beef, chicken meat and Tilabia. This is achieved by identifying supply, and demand of each of the three commodities, and studying how they are affected by price levels.

To achieve the objective, Supply elasticities were estimated as 1.65, 1.23 and 1.5 for the beef (kondose),Chicken, and tilabia fish respectively , which reflects the existence of a strong relation between price and production for each of the three commodities. Also Almost Ideal Demand sy stem have been estimated using restricted iterative seemingly unrelated regression by imposing adding up, homogeneity, symmetry, and negativity restrictions across the equations for the system. It can be said that, these restrictions are compatible with the economic theary according to the behavior of consumer demand.

The results of AIDS demand systems showed that there are negative relations among the price and consumption of goods according to own price elasticity, also there are positive relations among the alternative prices of goods and the consumption of good subject to study, according to the cross price elasticity, Analysis of the multi –market model for the three commodities have shown that a 1% increase in the prices of the three commodities would lead to about 1.61,5.06 and 1.95 thousand tons decreases in the demand of tilabia fish, eef [Kandose] and chicken meat, respectively .The resulting social loss of tilabia fish production is about 1.77,thousand tons, whereas to loss of beef (kandose) is about 4.12 thousand tons while that of chicken meat is 2.02 thousand tons, these figures reveal the direct impact of the multi- market mechanism on increasing the supply and decreasing the demand of any commodity throgh the interaction among the three commodity markets. The losses in production, as a results of the previous 1% increase in the prices of the commodies, were estimated at 150.04, 455.93 and 169.56 million L.E for tilabia fish, beef (kandose) and chicken meat, respectively. The total losses for the consumer of the three commodities were about 88.67, 321.56 and 92.11 million L.E., respectively. The total loss to society is about 1277.88 million L.E of which 238.71 for tilabia fish, 777.49 for beef (kandose) and 261.68 for chicken meat. The study has also shown that the producer entertains a positive return of about 198.85 million L.E from tilabia fish, 723.9 million L.E from beef (kandose) and 219.36 million L.E from chicken meat This proves that the producer price is higher than the border price. The gains for the consumer were about 88.67 million L.E from tillable fish, 321.56 million L.E from beef (kandose) and about 92.12 million L.E from chicken meat. The changes in government income were about 1917.64 million L.E of which 348.89, 1179.83 and 388.92 million L.E for tillable fish, beef kandose and chicken meat respectively. The second scenario of the study was to assume and increase in production in three commodities of about 25% by using the multi- market modal it was possible to predict the new levels of commodity prices which results in a decrease of 40%, 17% and 15% of the producer prices for tilabia fish, beef (kandose) and chicken meat, respectively .Form the results of the study it was recommended that.

1 - Agreat care should be given when deciding on price policies since their interaction with consumption and income could lead to very serious Social problems.
2 - Using the appropriate policy tools which are consistent with the objectives of these policies and the prevailing economic system in the society.